

الصياغة واثرها على صناعة التشريع Drafting and its impact on the legislation industry

"*al-Şiyāghah wa-atharuhā 'alā şinā'at al-tashrī'*"

فاطمة الزهراء غريبي
مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية جامعة
عمار ثليجي الأغواط
Fatimazahraa_ghribi@yahoo.com

بوصاق الهواري*
مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية جامعة
عمار ثليجي الأغواط
l.boussag@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024-01-09 تاريخ قبول المقال: 2024-02-27 تاريخ نشر المقال: 2024-03-10

الملخص:

ان الصياغة التشريعية عنصر هام في البناء التشريعي والقانوني للمجتمعات والاهتمام بما ليس مجرد اهتمام بالجانب الشكلي او الاجرائي وانما هو اهتمام للوصول لتطبيق دولة القانون والحكم الراشد من خلال صناعة تشريع جيد ومتطور وكذا دقيق وواضح منسجم مع الدساتير وغير متعارض مع القوانين الأخرى ولم بجوانب الاجتماعية والشفافية للمجتمع للوصول لقابلية لدى الناس وتنفيذه. وتعتبر الصياغة الجيدة المنصوص حمايته لها من التأويل باستعمال الدقيق من الجمل القانونية والسهولة للضم وكذا وسيلة للإبراز المضامين التي تسعى لتحقيق الحماية للمصلحة العامة وكذا المصلحة الخاصة وكلما كانت الصياغة حسنة سليمة زادت ثقة المواطن بالدولة وانضباطه للقوانين المضغوطة وبذلك فالصياغة هي تحويل المادة الأولية التي تتمثل في المضمون التشريعي وهو قواعد تهدف الى تحقيق مصالح وتصاغ في صورة نصوص صالحة للتطبيق الفعلي على نحو يحقق الغرض الذي شده السياسة القانونية.

الكلمات المفتاحية: الصياغة. التشريع. المشرع. النصوص.

الصياغة وأثرها على صناعة التشريع

Abstract:

Legislative drafting is an important element in the legislative and legal construction of societies, and attention is not merely concerned with the formal or procedural aspect, but rather is an interest in achieving the application of the state of law and good governance through the creation of good and advanced legislation, as well as accurate and clear legislation that is consistent with the constitutions and does not conflict with other laws and is familiar with the social aspects and transparency of society. To reach people's ability to implement it.

Good drafting is considered to be protected from interpretation by using precise, legal sentences that are easy to include, as well as a means of highlighting the contents that seek to achieve protection for the public interest as well as the private interest. The better and sound the drafting is, the greater the citizen's confidence in the state and his adherence to the compressed laws. Therefore, drafting is the transformation of the primary material that is represented by the content. Legislative rules are rules that aim to achieve interests and are formulated in the form of texts suitable for actual application in a way that achieves the purpose of legal policy.

Keywords: Drafting. Legislation. Legislator. Texts

المقدمة:

ان تطور الدول وتعدد المؤسسات فيما دعي لوجود عقد تشاركي ينظم العلاقة بينها. ويعتبر الدستور والقوانين الضابط الأساسي لتلك العلاقة.

وللوصول لنص واضح التزمت الدول في غالبها بتحديد الصانع او المشرع الموكل له اخراج النص وخصت البرلمانات وكذا السلطة التنفيذية أحيانا بذلك من خلال التجارب السابقة اتضحت العيوب التي طالت بعض النصوص مما دفع المشرع للاهتمام البالغ بمبادئ الصياغة التشريعية للوصول لنص واضح ومن ذلك أضحت الصياغة ركنا أساسيا في صناعة التشريع للخروج بنصوص واضحة تحميه من التأويل والتعريف وكذا تسهila للناس لفهم الناس وتعامل مع غفراته والهدف الذي يرمي له.

وللصياغة عدة صور ومقومات يجب على الصائغ احترامها واختيار الجمل الواضحة والدقيقة والابتعاد على الاستجاب

وتعرف اغلب الدول والمؤسسات التشريعية الموكل لها الصناعة التشريعية للاحترام تلك المقومات والمبادئ الخاصة بالصياغة للاتقاء بمستوى النص التشريعي والوصول لجودة القاعدة القانونية وحمايتها. وتتجلى هذه الدراسة لمبادئ القواعد الصياغة من دون واث في تطوير وحماية النص القانوني ومن ذلك تبرز الإشكالية والتي تدور ماهي الصياغة التشريعية ودورها في جودة التشريع؟

المبحث الأول: الصياغة التشريعية أهميتها وصورها

تناول في هذا المبحث تعريف الصياغة التشريعية وأهميتها في صناعة التشريع وكذا أنواعها:

المطلب الأول: تعريف الصياغة التشريعية وأهميتها

في هذا المطلب تعرف الصياغة لغة واصطلاحا وقانونا للوصول لتعريف الكامل لها.

أولاً: الصياغة لغة

الصياغة لغة اسم مصدر من ال(صوغ) بمعنى التهيئة والتقدير ومنه الصائغ الذي يصوغ وكما يستعمل الصوغ في المحسوسات يستعمل في المعاني فيقال: صيغة القول أي هيئته وصورته. وصاغ الشيء هيئه وبناءه والصيغة من النوع والاصل ويقال "صيغة الامر" أي هيأته التي تبنى عليها ويقال "كلام حسن الصياغة" بمعنى جيد ومحكم ويقال كذلك "صيغ الكلام" بمعنى تراكيبه وعباراته.^أ

ثانياً: الصياغة اصطلاحاً

تعرف بأنها الطريقة لنقل وإيصال الأفكار^ب والمقاصد القانونية من خلال مصطلحات وجمل دقيقة وواضحة ولها ارتباط بلغة القانون، وكذلك هي عملية تحويل الطباع الاجتماعية والحاجيات الى نص قانوني بعبارات دقيقة تسمح بالاستنتاج والمناقشة والتطبيق بمساواة وتراعي معايير واسس الصياغة السليمة.

ثالثاً: الصياغة قانوناً

الصياغة في مجموعة عن الأدوات المستخدمة لصياغة الأفكار والنصوص التشريعية يسهل تطبيقها في الواقع مما يجعل متطلبات الحياة مصاغة في قوالب قانونية والصياغة أداة للصانع لتعبير عن أفكاره وفق حاجيات الافراد والمجتمع وكذا هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذ للأعداد مشروعات القوانين على أساس المبادئ المقترحة من الجهة طالبة التشريع انسجاماً مع مبادئ الدستور واحكام القانون.

وقد عرفها الفقيه "ديكرسون" بأنها القانون الوقائي على اعتبار ان مهمة الصانع او الصائغ القانوني صياغة الوثائق التي تحول دون حدوث مشكلات عن طريق التنبؤ بها وإيجاد الحلول اللازمة لها.^ج

رابعاً: الصياغة أداة هامة في صنع التشريع وتوضح أهميتها عن مايلى:

1. الية للإنشاء:

هي الية للإنشاء النصوص والقواعد القانونية وصياغتها للعموم لتكون قابلة للتطبيق الفعلي بين المخاطين بها فالنص المصنوع يجب ان يأخذ جوهره في قوالب من الالفاظ القانونية بشكل الهيكل البنوي له مع احترام المعايير تساهم في إضافة خاصية معينة على النص جامدا او هرما او يجمع بينهما حسب الصائغ لتنظيم سلوك الافراد عن المجتمع.

2. أداة للتواصل:

الصياغة واثرها على صناعة التشريع

تعتبر أداة للتواصل بين الصانع التشريعي والأفكار التي يسعى للوصول لها عن نص إذ تمكنه من صياغة أفكاره وكذا أداة بين المشرع والمخاطين بحكمها مما يسهل في فهم وإدراك وقصد وهدف المشرع وفي نفس الوقت هي تواصل بين النصوص وتسلسلها والابتعاد عن عيوب التكرار والغموض.

3. أداة للتعبير اللغوي:

يتميز القانون بلغة خاصة به، فالألفاظ والمصطلحات التي يستعملها المشرع قانونية وهذا لاجل الدقة المطلوبة للنص القانوني وتمتد اللغة القانونية لصانغ لباقي اللغات عن طريق الترجمة للاستعانة بالتشريعات المقارنة للاثراء النص من التجارب السابقة والمتعددة للمساهمة عن تطور الصياغة التشريعية.

4. أداة لتوحيد والاستقرار القانوني:

ان الصياغة التشريعية اذا استوفت المعايير تساهم في توحيد النصوص ،اذا تعنتتي لوضع خط موحد يشمل قواعد القانون والبعد عن تعارضها وتناقضها سواء في الداخل او بالمقارنة مع باقي القوانين الخارجية وتعد الصياغة الجيدة القانون المنظم للعلاقات بين الافراد والمجتمع أداة لتحقيق الاستقرار والانضباط عن المراكز القانونية وخاصة في وضوح النص الذي يحقق التوازن بين افراد المجتمع.^{iv}

المطلب الثاني: صور الصياغة التشريعية

لصياغة عدة صور وأنواع هدفها الوصول لنص قانوني واضح قابل للتنفيذ من المخاطين به ولتسهيل عمل القضاء الموكل له شقين ومن صورته:

أولاً: الصياغة الجامدة

هي الصياغة التي لا تقبل تغيير مضمون النص بتغير الأشخاص او الظروف ويكون مضمون النص مضبوطاً لا يحتمل التأويل او التقدير^v حيث يتميز الوضوح والجزم للمخاطين به، واما بالنسبة للقاضي فيكون المضمون من خلال الصياغة محدداً للمشمولين به والوقائع الخاصة به جازماً للقاضي من أي سلطة تقديرية في انزال الحكم الثابت على الأشخاص او الوقائع الواردة في النص.

فالصياغة الجامدة للقاعدة القانونية تعالج واقعة محددة وتتضمن حلاً ثابتاً لها، إذ يجد القاضي نفسه امام واقعة وحل لا يترك له المجال لتأثر باختلاف الأشخاص والوقائع و يعتبر أداة لفرض احترام النظم من المخاطين بما لا يترك لهم مجال التقدير وانما الالتزام بما احتوته من احكام ثابتة وكذلك للقاضي للإنزال محتوى النص عند التطبيق وهي ضمان لتطبيق الحرفي لمضمون القاعدة القانونية.

الصياغة وأثرها على صناعة التشريع

وتظهر هذه الصياغة مثلاً عند تحديد مواعيد بداية سريان النفاذ فمنا لا يملك القاضي أو الأطراف تغييرها بتقديم أو التأجيل وإنما الانصياع وتنفيذها كما وردت في النص وكذلك الطعون في الأحكام القضائية فهي محددة بمواعيد ثابتة لا يتأثر بظروف الأشخاص أو اختلافهم ولا تمنح للقاضي سلطة للتغيير.

وتتميز هذه الصياغة بأنها تسهل تطبيق النصوص في المنازعات فيها تمنحهم إيجابية في انزال محتوى النص دون اللجوء للتقدير أو الخطأ فيه وتحمي الأحكام من الانحراف في تطبيق القانون.

وفي نفس الوقت يعاب على هذه الصياغة تجد من سلطة القاضي وتقيده في مراعاة التفاوت بين الأطراف التي تتطلبها فكرة العدالة التي تقتضي تغيير الأحكام بتغيير الأشخاص وظروفهم والوقائع.

ثانياً: الصياغة المرنة

الصياغة المرنة هي في الأساس صياغة الفكرة في قالب قانوني مع إتاحة المجال للمخاطبين بها وكذا القضاة في المفردات والتوسع في الفكرة المكتوبة لتقدير من يقوم بتطبيق النص.^{vi}

حيث لا يتقوض الصياغة المرنة على القاضي حكماً ملزماً محدداً لا يقبل التغيير أو تدخل السلطة التقديرية وإنما تتيح له حق التقدير وملائمة ظروف الحالة التي هو بصدد تطبيق النص عليها.

ومن النصوص التي غلب عليها الصياغة المرنة نجد قضايا الهبة والرجوع فيها وكذا الغش فبحث أتيح للقاضي المعروض أمامه القضايا استعمال سلطته التقديرية دون تقييده بنص جازم أو حكم محدد الظروف والوقائع.

وتتميز الصياغة المرنة أنها تتيح سلطة تقديرية واسعة للقاضي عند تطبيق القاعدة القانونية تمكنه من مراعاة الظروف وخاصة إذا كانت هذه الظروف أو القضايا معاصرة (مستحدثة) مما يجعله يقارب من النص وهذه الظروف.

ويجعل من القاعدة القانونية مسايرة لتطور الأحداث والوقائع في المجتمع

لكن مع هذا التميز أعاب الفقهاء على هذه الصياغة الخشبة من تغول القضاة وتحفيزهم على الانحراف بالتطبيق والتحكم في تقدير الوقائع أو تقدير خضوع هذه الوقائع أو عدم خضوعها للنص الواجب التطبيق ومن هنا وجب على القاضي عدم الاسراف أو المغالاة في ممارسة سلطته التقديرية والبعد عن جوهر النص ليصل إلى حد التحكم في التقدير وإنما يلتزم الوسطية والاعتدال لتطبيق النص أمام الحالات المعروضة أمامه للحكم فيها محققاً للعدالة والانصاف.

الصياغة واثرها على صناعة التشريع

ثالثا: الجمع بين الصياغة الجامدة والمرنة

بالنظر لما تتميز بها الطريقتين وما يعاب عليهما يتضح^{vii} وجوب الجمع بينهما من طرف الصائغ حين صناعته للنص لتحديد المواضيع فمنها من يوجب تقييده بالصياغة الجامدة حماية للنص واحكامه المنظمة لوقائع واشخاص محددين لا يتاح فيها للسلطة التقديرية مجال لاثرها على الواقع للوصول للقدر اللازم لثبات واستقرار المراكز القانونية وبالمقابل هناك موضوعات لا يصلح تنظيمها الا من خلال نصوص مصاغة بالطريقة المرنة تترك للقضاة سلطة تقديرية عند التطبيق للأجل مراعاة الظروف والملابسات الخاصة بكل حالة معروفة امامه تطبيقات لفكرة العدالة.

وكذلك يمكن الجمع بين الطريقتين في نفس الموضوع ويتحمل النص الصياغتين محاسبة جديدة في القاعدة نوعين من الحكم بين الأدنى والاقصى مما يسمح للقاضي للتحكم في الحدين دون تجاوزهما وهنا استعمل المشرع الصياغتين فحين الزم القاضي بنين العقوبة وكذا قصوى أتاح له سلطة التقديرية في اختيار العقوبة دون تجاوز الحدين.^{viii}

رابعا: الصياغة المادية والمعنوية

تتمثل الصياغة المادية في وجود تعبير مادي عن جوهر القاعدة القانونية مجسدا في مظهر خارجي لها فحين يتعلق النص بأمر مادي قائم فإنه في الغالب يتضمن حكما وضعيا يحدد شرطا او مانعا او سببا، بحسب تغيير علماء أصول الفقه مثل تحديد سن 18 سنة للاكتمال او النص على القتل كمانع للميراث.

اما الجانب الشكلي المقصود في الصياغة المادية فيتمثل في إظهار خارجي يفرض على الافراد اتباعه في تصرفاتهم حتى تترتب عليه اثار قانونية وهنا القصد افراغ التصرفات في قالب مكتوب.

والصياغة المعنوية تعبر عن عمل ذهني يفرض استنتاجات معينة او تصورات مجردة وتكون الصياغة هنا افراغ لما في الامن وهنا لم يكن مصداق حقيقي على ارض الواقع.^{ix}

فالنص المصاغ بالطريقة المعنوية يتضمن فرضا قانونيا او تصورا نظريات وتتمثل هذه الصيغ في القرائن القانونية او الحيل القانونية

وهي كذلك إعطاء حكم معين لشيء مجهول بناء على شيء معلوم يدل عليه او حكما معينيا مخالف لواقعه من اجل ترتيب اثر قانوني.

المبحث الثاني: معايير جودة الصياغة وتعزيز جودتها

الصياغة علم كامل وغني بحكم أنها الوسيلة لصناعة التشريع وإنشاء القواعد القانونية وينقل المصانع المعطيات الطبيعية والتاريخية للمجتمع وتحويلها لنصوص ضابطة للتعامل معها وتطبيقها في الواقع.

المطلب الأول: معايير جودة الصياغة

ل للوصول لنص قانوني جيد وسهل الفهم وبعبارات قانونية وجب على الصانع الالتزام بمعايير الجودة والتي يعتبر هو أساسا معيارا فيها.

أولاً: اختيار الصائغ

يتوجب للصياغة اختيار الكفاءات صاحبة التأهيل العلمي والخبرة وكذا التجربة الطويلة والالمام بفقهاء التشريع وأصوله وكذا مصادر التشريع أساسية كانت أو فرعية بالإضافة للثقافة القانونية وفقه القانون المقارن والتحليل والكتابة ولهذه العناصر اثر كبير في قدرة الصائغ على اخراج نص يلبي الأغراض والهدف منه وكذا ذو جودة.

ويجب على الصائغ الى جانب الدراية بالعلوم القانونية التحكم في قواعد اللغة ليستطيع احكام النص على نحو سليم لغويا كما يجب عليه المعرفة الكاملة بأقسام اللفظ ويستطيع التفريق بين العام والخاص والمطلق والمقيد وكذا الخفي والمشكل ويقوم الصائغ بترجمة ما يعرض عليه من اقتراحات الى قواعد محددة مبوبة والصياغة الجيدة هي تحتم عليه من تحويل الأفكار والاهداف الى نصوص تؤدي ما هو مطلوب منها فقط دون ان تتضمن ما لا يراد

و ادراك الصائغ للأهداف التشريعية مع التزامه مما ذكر سابقا تحقق الغرض المطلوب من القانون

وبالإضافة لدور الصائغ في صياغة التشريع يقع عليه واجب انتقادها والحق في تفصيلها ومراعاة كل مسودة تصدر من إدارة التشريع والتي تتضمن مقترحات لا تتعارض مع ما نص عليه التشريع واستوفت متطلبات العدالة والانصاف وحماية الفرد وجب الاستماع اليه لتدعيم أي نص قانوني^x ام مبدأ سليم يراه او دفاعا عن حقوق المواطنين التي ربما تصدر وذلك كله للأجل وضع معايير وقواعد سليمة ومضبوطة تحكم صياغة التشريعات.

الصياغة واثرها على صناعة التشريع

ثانيا: التزام الصائغ بضوابط أخلاقيات المهنة

تعتبر المسؤولية الأخلاقية لصائغ التشريع على قدر كبير من الأهمية أساسها إدراكه لمسؤوليته على اخراج النص في صورته الشكلية وكذا مضمونه، وان يحمل النص مبادئ العدالة والمساواة والتسامح وعلوية القانون وسيادته، وان يعي بضرورة تحكمه في أصول الصياغة وكذا القانون وان لا يتقدم لهذه المهمة ان كان لا يملك ولا يتحكم في هذه الشروط الواجب توافرها فيه^{xi} لأن النص سعى لخدمة الافراد والمجتمع وينظم العلاقة بينهم ويضبطها.

ثالثا: حسن اختيار الجمل القانونية

لبناء نص وجب على الصائغ الالتزام ومراعاة النقاط التالية^{xii}:

- 1- اعتماد الجمل القصيرة وتجنب الطويلة المعقدة
- 2- التقارب بين الأجزاء المختلفة للجمله وتجنب تباعد اجزاءها
- 3- استعمال العبارات السهلة للوصول لنص مفهوم تجنب العبارات الصعب فيها
- 4- استخدام أسلوب تقسيم التفاصيل لبنود
- 5- تحسيس جملة لكل فكرة ولا تخصص اكثر من جملة لفكرة واحدة
- 6- استخدام صيغة المبني للمعلوم وكذا صيغة الاثبات بدل النفي
- 7- تجنب الغموض والمعجمات
- 8- الحرص على التدقيق اللغوي للنص تفاديا للأخطاء المادية
- 9- ضبط التعريفات اجملها جامعة مانعة بحيث تجمع شتات او أجزاء المعرف وتمنع في نفس الوقت من الالتباس بغيره.

رابعاً: ضوابط التشريع السليم

للاصول لتشريع سليم وجب احترام الضوابط التالية:

- 1- يجب على الصائغ عند الصياغة النصوص التشريعية مراعاة مبدأ تدرج القواعد القانونية والتي يجب فيها احترام سمو النص والا يتعارض مع الدستور الذي يحتل قمة الهرم التشريعي
- 2- الالتزام بالسياسة التشريعية

الصياغة وأثرها على صناعة التشريع

تعتبر السياسية التشريعية الإطار العام للتشريع في الدول وتختلف من دولة لأخرى حسب ظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتنقيد هذه السياسة كذلك بما سبق للدول الاتفاق عليه من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة ولذلك وجب على الصائغ مراعاة كل هذه الظروف والقيود وكذا الجهود أثناء الصياغة.

3- الالتزام بالمراحل الدستورية للاقرار بالتشريع:

يراعي الصائغ مراحل اصدار النصوص ويلتزم بها حماية للنص من الطعن فيه شكالات وتعتبر هذه المراحل ملزمة لصائغ ابتداء من بداية التشريع بفكرة او اقتراح من جهة المخولة لحين صياغتها وتعديلها حتى إقرارها واصدارها بصفة نهائية من طرف السلطة المكلفة بذلك

4- ضمان الدقة والوضوح والانسجام التشريعي

يستعمل الصائغ لتحقيق الدقة عن النص الفاظ حسب معناها الصحيح والمتفق عليه مما يتيح للقارئ الوصول لحقيقته المعنى ويستطيع بذلك الانضباط تجاه النص وتكييف سلوكه ومعاملاته ومختلف انشطته وفقا لقواعده المقررة.

المطلب الثاني: عوامل تعزيزي جودة الصياغة

الصياغة التشريعية تحتاج بعد مقومات الجودة لعوامل تعزيز تلك الجودة نذكر منها:

اولا: ديمقراطية الصيغ تدعم الاستقرار التشريعي

ان الصياغة الجيدة تميل الى الاستقرار وعكس ذلك الصياغة الرديئة فلا تتسم بالاستقرار^{xiii}

لأن الجيدة لا تأتي مبتورة او غير واضحة بل تكون جلية معبرة عن الواضع وتهدف للوصول للغرض الذي جاءت به

فالصياغة القانونية المتفقة مع الأفكار والاعراض المؤصول تحقيقها هي التي تمنح الاستقرار التشريعي والوضوح في النص يجعله قابلا للفهم من المتخاطين به عكس الغموض الذي يخلق مشاكل عند تطبيق القاعدة

والصياغة الجيدة تجعل من النص المصاغ مفهوما بين الفئات رغم اختلاف مستوياتها العلمية والاجتماعية ويجعل منه قابلا للعيش لفترة زمنية طويلة وان تغيرت الظروف المحيطة به فيدفع للتعديل فقط ومن هنا فالصياغة الجيدة تمنح النص قابلية الفهم والتنفيذ وكذا الاستمرارية والصياغة التي لا تعبر عن الوقائع ولا

الصياغة واثرها على صناعة التشريع

تراعي الظروف المحيطة بالمجتمعات لا نستطيع العيش وتنظيم تلك المجتمعات هذا ما يدفع لعدم الاستقرار التشريعي ونجد ذلك في بعض الأنظمة الشمولية التي تجعل من النص تعبيراً عن إرادة الحاكم فقط دون الجماعة.

ثانياً: ديمقراطية الصنع تدعم الشفافية

اللغة السهلة القريبة من المجتمعات أهمية بالغة لوصول النص للعامة، فلا يجب أن يكون النص مفهوماً فقط للأهل القانون لأنه موجه لمجتمعات لذا يجب أن يكون متاحاً للفهم والإدراك مما يجعله قابلاً للتنفيذ ومن هنا وجب على الصائغ توضيح فكرة التشريع والتعبير عنها بأبسط الطرق مما يمكن النص من الفهم والاحترام ومن مراقبه أداء الدولة تشريعاً وليس فقط تطبيقاً.^{xiv}

ثالثاً: وجوب توازن النص وقربه للقضاء

الصياغة الجيدة بالإضافة لبساطة وسهولة الفاظها لتسهيل الفهم يجب كذلك أن تساعد على تطبيق أحكام التشريع بعدالة والقضاء هو المؤسسة المكلفة بالحكم بين الخصوم في المنازعات على أساس القانون لذا وجب أن تكون الصياغة متوازنة بين الوضوح والحسم والمرونة كذلك تمنح القاضي قدوة على انزال الأحكام بعدالة أكبر.

والصياغة بالتشاور مع القضاة والمحامين والفقهاء يتيح عمقاً أكبر للنص ويجعله أقرب للتطبيق لأن الصائغ استأنس بأهل القانون المكلفين بتنفيذ وكذا الفقه الخاص بالنصوص.

رابعاً: التطور لتعزيز الشفافية للتشريع

التشريع الجيد له قدرة تنافسية لمواجهة تطورات العالم المعاصر لذلك وجب القيام بدراسة وافية تأخذ فترة زمنية كافية وعند نظر مشروع القوانين لا ضرر في دراسة مقارنة مع باقي القوانين المحيطة بنا للتعرف على التطور التشريعي في القادم خاصة إذا كان النص أو القانون له امتداد في اتفاقيات ومعاهدات دولية.

خامساً: اجتناب عيوب الصياغة

للوصول لصياغة جيدة يجب على الصائغ اجتناب عيوب التي هي:

1- الخطأ والغموض: ويكون الخطأ إما مادياً ابتداءً من اعداده حتى نشره وبعض هذه الأخطاء قد تؤثر في المعنى الذي يعطيه وقد تتعدد الأخطاء من الاقتراح إلى التعديل وحتى في شره وطباعته.

الصياغة واثرها على صناعة التشريع

والخطأ القانوني الذي تكشف عنه القواعد العامة ويعيب النص كما يحدث نتيجة ترجمة المصطلحات الأجنبية

2- الغموض: إن استعمال مصطلحات والفاظ مبهمّة تؤدي بنص غامض لذا وجب على الصائغ اختيار الفاظ المناسبة التي تؤدي للهدف من النص دون لبس ويكون الغموض مقصودا في بعض الأحيان اذا رغب الصائغ في عدم اظهار المعنى القانوني.^{xv}

3- التعارض: يحصل التعارض في نصين مما لا يتيح الجمع بينهما وقد يجعل في تشريع واحد او تشريعات مختلفة وعند دفع التعارض بين تشريعات مختلفة فأولى التشريع الأقوى لدرجة التدرج للتشريعات وان تمر بين تشريعات متساوية فاللجوء للتعبير او اعمال قاعدة للتشريع اللاحق يلغى السابق.^{xvi}

4- النقص

النقص في اعتقال الصائغ لفظا مجملا من النص ناقصا دونه ونجد النقص في العمل التشريعي ولهذا نشاطا للأعراف المكمل والمعدلة.

والنقص يختلف عن الغموض ففي النقص يكون القاضي امام نص ناقص لا يمكنه من التطبيق اما الغموض فهو عدم وضوح والحاجة الى تغيير.

الخاتمة:

وفي الختام نرى ان الصياغة التشريعية تُعد من أهم العناصر التي تساهم في نجاح التشريع، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على مدى وضوح ودقة وتطبيق القواعد القانونية. ولذلك يجب أن تحظى الصياغة التشريعية باهتمام كبير من قبل المشرعين والخبراء القانونيين، وذلك من أجل إعداد تشريعات واضحة و دقيقة و فعالة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- عبد الحافظ عبد العزيز، الصياغة التشريعية، دار الحيل، بيروت، 1991.
- احمد شرف الدين، أصول الصياغة القانونية، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة.
- توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، القسم الأول، النظرية العامة للقانون، الدار الجامعية، بيروت، 1993.
- علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، اطار مقترح للدول العربية، ورشة عمل حول تطوير نموذج الصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت، 06/03 فبراير 2003.

الصياغة واثرها على صناعة التشريع

معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، 1972.

ثانياً: المقالات

أ. خال جمال، مجلة كلية الحقوق الكويتية العالمية، السنة الخامسة، 2017، ملخص خاص بالمؤتمر الرابع للقانون، أداة للإصلاح والتطوير، العدد 02، الجزء الأول، ماي 2017.

ص. صور الصياغة التشريعية، المحامية إيمان محمد الدباسي، مجلة الغد الأردني، 09 أيار 2017، ساعة الاطلاع 15:29 يوم 24 سبتمبر 2021.

ثالثاً: أشغال الملتقيات

الأستاذ علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، ورقة خلفية، حلقة نقاش التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الألماني، إدارة الحكم في الدول العربية، في بيروت 03-06 فبراير 2003.

الهوامش:

ⁱ معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، 1972، ص 528.

ⁱⁱ المحامي د. ليث كمال نصرانيس

ⁱⁱⁱ burbara child: druting legal documents c. disk and ed. toronto. ontania. conduicurswell. company ltd. 1985. page 234.

^{iv} أ. خال جمال، مجلة كلية الحقوق الكويتية العالمية، السنة الخامسة، 2017، ملخص خاص بالمؤتمر الرابع للقانون، أداة للإصلاح والتطوير، العدد 02، الجزء الأول، ماي 2017.

^v أ. د. خالد جمال

^{vi} أ. د. خالد جمال

^{vii} علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، اطار مقترح للدول العربية، ورشة عمل حول تطوير نموذج الصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت، 06/03 فبراير 2003، ص 16.

^{viii} ليث كمال، المرجع السابق، ص 427.

^{ix} صور الصياغة التشريعية، المحامية إيمان محمد الدباسي، مجلة الغد الأردني، 09 أيار 2017، ساعة الاطلاع 15:29 يوم 24 سبتمبر 2021.

^x عبد الحافظ عبد العزيز، الصياغة التشريعية، دار الحيل، بيروت، 1991.

^{xi} د. ليث خالد جمال، مرجع سابق، ص 427.

^{xii} خالد جمال أحمد حسن

^{xiii} الأستاذ علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، ورقة خلفية، حلقة نقاش التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الألماني، إدارة الحكم في الدول العربية، في بيروت 03-06 فبراير 2003.

^{xiv} الأستاذ علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، ورقة خلفية، حلقة نقاش التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الألماني، إدارة الحكم في الدول العربية، في بيروت 03-06 فبراير 2003.

^{xv} أحمد شرف الدين، أصول الصياغة القانونية، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة، ص 47.

^{xvi} توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، القسم الأول، النظرية العامة للقانون، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص 428-429.



LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

awla:

alkutub -eabd alhafiz eabd aleaziz,alsiyaghat altashrieiati,dar alhila,birut,1991.

-ahamad sharaf aldiyn,asul alsiyaghat alqanuniatu,matbaeat 'abna' wahbat hasan,alqahra.

-twfiq hasan faraj,almadkhal lileulum alqanuniati,alqism al'uwli,alnazariat aleamat lilqanun,aldaar aljamieiat,birut,1993.

-eali alsaawy,alsiyaghat altashrieiat lilhukm aljid,atar muqtarah lilduwal alearabiati,wrshat eamil hawl tatwir namudhaj alsiyaghat altashrieiat lilbarlamanat alearabiati,birut,03/06 fibrayir2003.

-muejam allughat alearabiati, almuejam alwasiti, aljuz' al'awala, altabeat althaaniatu, alhayyat aleamat lilmatabie alamiriti,alqahrati,1972.

thanian: almaqalat

-'a.khal jamal, majalat kuliyyat alhuquq alkuaytiat alealamiati, alsanat alkhamisati,2017,mulakhas khasun bialmutamar alraabie lilqanuni, 'adaat lil'iislah waltatwiri,aleadad02, aljuz' al'awala, may 2017.

-suar alsiyaghat altashrieiati, almuhamiat ayman muhamad aldabasi, majalat alghad al'urdunii,09 ayar2017,saeat aliatilaei15:29 yawm 24 sibtambar 2021.

thalitha:

'ashghal almultaqiat -al'ustadh eali alsaawy,alsiyaghat altashrieiat lilhukm aljid,wraqat khalfiat,halqat niqash alati yunazimuha barnamaj al'umam almutahidat al'almani,'iidarat alhukm fi alduwal alearabiati,fi bayrut 03-06 fibrayr2003.